الأمم المتحدة

E/2024/15/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 June 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023–24 تموز/يوليه 2024

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة*

المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات التي اعتمدتها أو أقرتها اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا في دورتها السادسة والخمسين، المعقودة في شلالات فيكتوريا بزمبابوي (في شكل مختلط)، يومي 4 و 5 آذار/مارس 2024، واللجنةُ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثمانين، المعقودة في بانكوك (في شكل مختلط) من 22 إلى 26 نيسان/أبريل 2024، واللجنةُ الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الحادية والثلاثين المنعقدة في القاهرة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة عبر الرابط التالي: www.un.org/regionalcommissionsnyoffice/content/un-regional-commissions-summaries-work-resolutions-and-decisions.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى قسم خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

24-09717 (A) 280624 150724

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 3

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 6

جيم – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 7

المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

1 - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورتها السادسة والخمسين، المعقودة في شلالات فيكتوريا بزمبابوي (في شكل مختلط) يومي 4 و 5 آذار/مارس 2024، بيانا وزاريا، ووافقت على أربعة قرارات تتعلق ببرنامج عملها وعلى مقرر، وترد أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

موجز البيان الوزاري

2 - أجرى وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون مداولات حول موضوع "تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص والخيارات السياساتية".

3 - وأثنى مؤتمر الوزراء في البيان الوزاري على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذها الناجح لبرنامج عملها لعام 2023، وطلب إلى اللجنة مواصلة العمل عن كثب مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسريع وتيرة التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 واستعراض هذا التنفيذ والإبلاغ عنه، لا سيما فيما يتعلق بخطة التنفيذ الثانية لمدة 10 سنوات (2024-2033) من خطة عام 2063.

4 - ودعا مؤتمر الوزراء أعضاءَ اللجنة إلى التعجيل باستخدام السندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة عن طريق التصدي للحواجز المستمرة التي تعترض إصدار هذه السندات والعقبات التي تعترض تنمية السوق، وشجع أعضاءَ اللجنة على تيسير إصدار السندات الزرقاء الإقليمية من خلال أدوات إقليمية ذات أغراض خاصة لتأمين التمويل اللازم لمبادرة السور الأزرق العظيم.

5 - ودعا مؤتمر الوزراء اللجنة وشركاءها إلى تقديم دعم منهجي إلى تحالف القدرة على تحمل الديون في الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لتحديات الديون الخارجية التي تواجهها أفريقيا وإصلاح الهيكل المالي العالمي، ودعا الفريقَ العامل الأفريقي الرفيع المستوى المعني بإصلاح الهيكل المالي العالمي إلى تكثيف عمله. وطلب المؤتمر إلى اللجنة تنفيذ الاستنتاجات الواردة في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي عقد في مراكش بالمغرب، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي دعا فيه الوزراء الأفريقيون إلى إقامة هيكل مالي عالمي منصف.

6 - ودعا مؤتمر الوزراء أعضاء اللجنة إلى أن يقوموا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بمضاعفة جهودهم الرامية إلى إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، والتعجيل بالتصنيع الأخضر. وطلب المؤتمر إلى اللجنة وشركائها في التنمية تقديم دعم محدد الهدف يناسب ظروف كل بلد في مجال تنمية القدرات إلى البلدان الأفريقية لتمكينها من توسيع نطاق حشد جهود التنمية وتمويل المناخ.

7 - ودعا مؤتمر الوزراء أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية إلى زيادة التمويل، وضمان سهولة الحصول على هذا التمويل، وتعبئة التمويل المناخي من مصادر مختلفة، وشجعها على تحديد رؤية جديدة لتحقيق الغرض المتمثل في التصدي لحالة الطوارئ المناخية

العالمية بالشكل المناسب. ودعا المؤتمرُ اللجنةَ وشركاءها في التنمية إلى تعزيز ما يقدمونه من دعم إلى البلدان الأفريقية في تطوير قدراتها في عمليات سوق الكربون، وتنسيق عملية تطوير سوق أفريقي لرصيد الكربون يكون عالي الجودة وجديرا بالثقة، والاستفادة مما لدى هذه البلدان من موارد الطاقة المتجددة الهائلة والغابات الاستوائية وأراضي الخث والنظم الإيكولوجية البحرية لتطوير اقتصاداتها، وطلب إلى اللجنة تسريع وتيرة عملها من أجل تشغيل سوق الكربون وتعزيز التفاهم بين مقرري السياسات بشأن أسلوب عمل السوق.

8 - ودعا مؤتمر الوزراء أيضا جميع أعضاء اللجنة إلى دعم عمل اللجنة الحكومية الدولية التي أنشأتها الجمعية العامة لصياغة اتفاقية إطارية دولية بشأن التعاون الضريبي الدولي.

القرار 1/2024
تعزيز التعاون بشأن المسائل الضريبية من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية

9 - رحب مؤتمر الوزراء باتخاذ الجمعية العامة القرار 230/78، الذي شددت فيه الجمعية على ضرورة وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، من أجل تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وزيادة شموله وفعاليته.

10 - وطلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من الشركاء في التنمية، ببناء قدرات البلدان الأفريقية، ولا سيما في مجالات السياسة والإدارة الضريبيتين، والتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، وإدارة النفقات الضريبية، وتحليل الديون وإدارتها، ومكافحة جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة. كما طلب إلى اللجنة أن تقوم، بالشراكة مع أعضائها ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين في التنمية، بتنظيم مشاورات إقليمية لتحديد الأولويات الإنمائية الرئيسية لأفريقيا استعدادا لعقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية.

11 - وأهاب مؤتمر الوزراء أيضا بجميع أعضاء اللجنة أن يدعموا الجهود التي تبذلها اللجنة الحكومية الدولية المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة 230/78 وأن يعملوا بأسلوب بناء مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الاتفاق على اختصاصات بغية التفاوض على اتفاقية إطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لضمان معاملة التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها تحديا على نطاق المنظومة على الصعيد العالمي.

القرار 2/2024
الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2025

12 - اعتمد مؤتمر الوزراء الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام 2025، اللذين سلط فيهما الضوء على التغييرات المقترحة في إطار إعادة التنظيم، فضلا عن الأهداف وأهم النتائج المتوقعة والمنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية. وتضمنت الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2025 البرنامج الفرعي الجديد 3، بشأن التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية، والبرنامج الفرعي الجديد 5، بشأن المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق، والبرنامج الفرعي 1 الذي تغيرت تسميته، بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل والحوكمة.

القرار 3/2024

إعادة تنظيم أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

13 - أذن مؤتمر الوزراء للجنة بإعادة تنظيم برامجها بالجمع بين قسم التكنولوجيا والابتكار الحالي وقسم الطاقة والبنية التحتية والخدمات، ومن ثم إنشاء الشعبة الجديدة للتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية، التي تتألف من قسم التكنولوجيات الناشئة والرائدة والابتكار والتحول الرقمي، وقسم الربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية. ووافق أيضا على إعادة توزيع الأقسام التي تتألف منها الشعبة الحالية لتنمية القطاع الخاص وتمويله، وإدماج عملها ضمن الأولويات والمسؤوليات الشاملة لجميع برامج اللجنة.

14 - وأذن مؤتمر الوزراء أيضا بإعادة تنظيم عمل قسم الطاقة والبنية التحتية والخدمات في إطار شعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله، وقرر إعادة تشكيل شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية لتصبح شعبة المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق.

15 - وأذن مؤتمر الوزراء كذلك باضطلاع قسم أسواق رأس المال والتمويل الابتكاري بعمله في إطار شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، التي سيتغير اسمها من الآن فصاعدا ليصبح شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والمالية والحوكمة، وإدماج عمل قسم البيئة التمكينية لقطاعي الزراعة والأعمال التجارية ضمن شعبة التكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية على النحو المبين أعلاه لإعادة التشكيل.

16 - ولاحظ مؤتمر الوزراء أن إعادة التنظيم المقترحة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة صافية صفرية في عدد الموظفين والأقسام والشعب، مع تمكين اللجنة في الوقت نفسه من تحسين عرض القيمة والوفاء بآفاق الانتقال الأفريقي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

القرار 4/2024

تحسين النظم الضريبية الأفريقية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

17 - دعا مؤتمر الوزراء أعضاء اللجنة إلى تعزيز جهودهم في مجال جمع البيانات من أجل تيسير صياغة سياسات قائمة على الأدلة وتقييم أثر تلك السياسات.

18 - وحث مؤتمر الوزراء الأمانةَ وشركاءها على مواصلة دعمهم لأعضاء اللجنة في تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، من أجل إجراء دراسات تحليلية إضافية للسياسات العامة لدعم صياغة توصيات قائمة على الأدلة بشأن الوصول بالمعايير الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المستوى الأمثل، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوجيه في مجال السياسات، بغية تهيئة بيئات تنظيمية مواتية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز المهارات الرقمية، وتيسير حصول مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التمويل، وتعزيز القدرة المؤسسية على الإدارة الفعالة وصنع السياسات فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المقرر 100/2024

موعد الدورة السابعة والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

19 - قرر مؤتمر الوزراء عقد الدورة السابعة والخمسين للجنة في مقر اللجنة في أديس أبابا في آذار/مارس 2025، تحت شعار "المضي قدما في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول"، تغطي أيضا مسائل الرقمنة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والتحول في قطاع الطاقة.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

20 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثمانين، المعقودة في بانكوك من 22 إلى 26 نيسان/أبريل 2024، أربعة قرارات تتعلق ببرنامج عملها، وترد أدناه موجزات لها لكي يطّلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار 1/80

الاستفادة من الابتكار الرقمي من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

21 - شجعت اللجنة جميع أعضائها وأعضائها المنتسبين على تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين والعمل معا بشكل وثيق من أجل تعزيز البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الرقمية وتعزيز التنمية البشرية وثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

22 - وشجعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على العمل من أجل سد الفجوات الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي من خلال التصدي للتحديات المقترنة بالوصول الآمن ويُسر التكلفة والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية، وعن طريق ضمان استفادة الجميع من مزايا التكنولوجيات الجديدة، وطلبت اللجنة إلى الأمينة التنفيذية تيسير التعاون الإقليمي بهدف تعزيز الابتكار الرقمي من أجل التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصادات والمجتمعات الرقمية الشاملة من خلال الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي تتمتع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وتعزيز الدعم المقدم للأعضاء والأعضاء المنتسبين لتحديد وتطوير وتنفيذ السياسات التمكينية والبيئات التنظيمية لتعزيز الحلول الرقمية المتكاملة والقابلة للتطوير التي تسرّع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها خطة العمل لتنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 2022-2026.

23 - وطلبت اللجنة إلى الأمينة التنفيذية أن تصدر منشورا كل سنتين لمقرري السياسات بشأن الاتجاهات والتحديات والفرص المتعلقة بتعزيز الابتكارات الرقمية من أجل التنمية المستدامة، وأن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثمانين عن تنفيذ هذا القرار.

القرار 2/80

التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

24 - طلبت اللجنة إلى الأمينة التنفيذية تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ في جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال توفير المنتجات التحليلية ومبادرات بناء القدرات، لزيادة

برامج بناء القدرات بشأن وضع نماذج وأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى الوطني.

25 - وطلبت اللجنة إلى الأمينة التنفيذية أن توائم الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثمانين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

القرار 3/80

الإعلان الوزاري بشأن بناء مستقبل آمن ومستدام ومترابط للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ

26 - أيدت اللجنة الإعلان الوزاري بشأن بناء مستقبل آمن ومستدام ومترابط للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ (ESCAP/APEF(3)/6/Add.1) الذي اعتمده منتدى الطاقة الثالث لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بانكوك وعبر الإنترنت يومي 19 و 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

القرار 4/80

توضيح التقارير المتعلقة بالاجتماعات المعقودة بموجب النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

27 - طلبت اللجنة إلى الأمانة، تيسيرا للمناقشات بين الأعضاء والأعضاء المنتسبين، أن تعمم على جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين، في الوقت المناسب، أي مشاريع نصوص للنظر فيها أثناء الدورة، مشفوعة بأي معلومات أساسية داعمة ذات صلة، وفقا للمادة 2 ودون مساس بالمادتين 31 و 32 من النظام الداخلي للجنة. وقررت أيضا استعراض أساليب عمل اللجان وغيرها من الهيئات الفرعية التابعة للجنة، حسب الاقتضاء وحسب الضرورة، في سياق استعراض منتصف المدة لهيكل مؤتمرات اللجنة، المقرر إجراؤه في دورتها الحادية والثمانين.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

28 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها الحادية والثلاثين، المعقودة في القاهرة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، ستة قرارات تتعلق ببرنامج عملها، وترد أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القرار 342 (د-31)

اعتماد تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

29 - نظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المعقودة في الفترة بين الدورتين الثلاثين والحادية والثلاثين للجنة واعتمدتها، ولم تُقدم هذه التقارير إلى اللجنة التنفيذية، ودعت أمانة اللجنة إلى متابعة تنفيذ التوصيات.

القرار 343 (XXXI)

الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2025

30 - اعتمدت اللجنة الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 الواردة في الوثيقة E/ESCWA/31/15 ودعت الأمينة التنفيذية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج وتقديم تقارير دورية بشأنه.

القرار 344 (د-31)

تواتر دورات لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

31 - استعرضت اللجنة تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة عشرة (E/ESCWA/C.2/2023/7/Report)، ولا سيما التوصية (ي) المقدمة إلى أمانة اللجنة بالعمل على عقد اجتماعات سنوية للجنة التنمية الاجتماعية، وقررت أن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية دوراتها سنويا بدلا من أن تعقد كل سنتين، على أن يدخل هذا القرار حيز التنفيذ في عام 2025.

القرار 345 (د-31)

الحرب على غزة ودعم الشعب الفلسطيني

32 - دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لمنصة موارد اللجنة لدعم الشعب الفلسطيني لتنفيذ الأنشطة التي تسهم في تعزيز قدرة الفلسطينيين على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال والتغلب عليها، وطلبت إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين.

القرار 346 (د-31)

الحوكمة الاقتصادية الفعالة وتحديث الإدارة العامة

33 - دعت اللجنة إلى إيلاء الاهتمام الكافي لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الصمود في أوقات الأزمات والحروب والنزاعات والاحتلال، وخلال فترات التعافي منها، وفي أقل البلدان نموا. ودعت إلى الاستثمار في برامج بناء القدرات والتدريب لتعزيز مهارات أصحاب المصلحة المشاركين في قطاع التعدين، بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية، وذلك لدعم تنفيذ ممارسات الحوكمة المستدامة والمسؤولة.

34 - ودعت اللجنة إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين المنظمات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء، ومواءمة قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وشجع على مواصلة بناء القدرات، والاستفادة من الدعم التقني، وتعزيز تبادل المعارف والتعلم من النظراء وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة الاقتصادية، بما في ذلك المنافسة، وحماية المستهلك، والهيكل التشريعي والتنظيمي للاستثمارات.

35 - وطلبت اللجنة أيضا إلى جهات، منها الأمانة، دعم تحديث الإدارة العامة، وتقديم دعم تقني للدول الأعضاء في تطوير مؤسسات الحوكمة الاقتصادية، ومواصلة تنظيم منتدى المنافسة العربي سنويا لبناء المعارف والقدرات، وتبادل الخبرات، وطلبت إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين.

القرار 347 (د-31)

الرؤية العربية 2045

36 - رحبت اللجنة بـــــ "الرؤية العربية 2045: الســـعي لتحقيق التطلعات من خلال التداول والعزيمة والعمل" باعتبارها رؤية إنمائية طموحة تدعم البلدان العربية في مســـارات التنمية الوطنية وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بعد الأخذ بعين الاعتبار التعليقات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الثلاثة السابقة وتحديثها بهدف اعتمادها.